التراجع عن نشر إعلان يحدد بيت العزاء في منزل رغد صدام حسين... وانتقاد صلافة «هيومن رايتس ووتش»..

الصحافة الأردنية صمتت على رفع الأسعار.. والكتلة الإسلامية تنتقد منهجية «الإنتقام» من نزلاء السجون

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

تخلل الصحافة الأردنية الأسبوع الماضي بعض المستجدات فيما ناقشت الكثير من الموضوعات محليا وإقليميا ودوليا وكان من بين الإشارات اللافتة قرار مفاجيء لرؤساء تحرير بعض الصحف اليومية قبل ثلاثة أيام بإلغاء نشر «إعلان تجاري» تضمن الدعوة لتقديم العزاء في منزل كريمة الرئيس العراقي المعتقل رغد صدام حسين حيث تم نشر الإعلان فعلا في بعض اليوميات وأزيل من الصفحات في اللحظات الأخيرة تجنبا لأي إحراج يمكن ان يتسبب به.

وتضمت صيغة الإعلان تحديد منزل رغد صدام حسين كبيت عزاء بأحد أقطاب عائلة المجيد من أقاربها من طرف زوجها الراحل لكن الصحف تراجعت عن نشر الإعلان في اللحظات الأخيرة كما شهدت نهاية الأسبوع ايضا سحب خبر على لسان عضو البرلمان عبد الله العكايلة عن فتح حسابات بنكية في القاهرة للتبرع للشعب الفلسطيني دون ان تعرف مسوغات سحب هذا الخبر.

وتعاطى الإعلام الأردني يحذر مع احداث سجن قفقفا فجر الخميس الماضي حيث نشرت تغطيات محدودة وأقرب للرواية الرسمية حول ما حصل في الصحف اليومية وإستغلت كتلة الحركة الإسلامية في البرلمان أحداث قفقفا لإصدار بيأن صحافي صباح الجمعة حملت فيه الحكومة مسؤولية التسبب بمقتل السجين خالد البشتاوي وجرح العشرات من السجناء ورجال الأمن أيضا.

وتميز البيان الجديد بلهجة حادة تجاه الحكومة وتحدث عن الهلع والرعب والخوف في أكثر الأماكن حراسة وأمنا بسبب السياسات الحكومية الأمنية غير الحكيمة وغير المتزنة والمتناقضة مع حقوق الإنسان. وأشار البيان لتجاوزات أمنية متكررة تجاه نزلاء السجون متسائلا ما إذا كانت الحكومة إنقلبت على الدستور الأردني وتجاهلت قوانين الإصلاح والتأهيل لإن القانون لا يجيز التعامل مع السجناء بأسلوب الثأر والإنتقام.

وإعتبر بيان الكتلة الإسلامية ان هيبة الدولة تتحقق من خلال العدالة وإحترام حقوق الإنسان وليس بالظلم والضغط. وقال الإسلاميون انهم ينظرون بقلق بالغ لمنهجية التعامل غير القانونية مع السجناء خاصة وان وزارة الداخلية قد أدارت ظهرها لمطالب السجناء العادلة كما طالبوا بنتائج تحقيق اللجنة التي شكلت بعد أحداث سجن الجويدة وبإجراء تحقيق جاد وسريع وحيادي لكل ما جرى ويجري في السجون.

رفع الاسعار

وعلى صعيد متصل لم تنشر في صحف عمان على الإطلاق أي مقالات ناقدة ورافضة لسياسة الحكومة الجديدة في مجال رفع الأسعار للمحروقات وتجاهل الكتاب والمعلقون على الأغلب الأمر بإستثناء بعض المقالات التي حاولت تشخيص كيفية تقبل الرأي العام للأسعار الجديدة.

لكن بعض الأسبوعيات كان لها رأي أخر تماما فصحيفة «السبيل» الإسلامية قالت بالمانشيت العريض ان الحكومة سحقت الفقراء بأسعار النفط الجديدة وفيما يبدو الجو العام محتفلا بإإمتصاص السريع شعبيا لمسألة الأسعار يحذر بعض المراقبين بأن فروقات الأسعار لم تظهر بعد على مستوى تكلفة معيشة المواطنين مع أن صحف الجمعة نشرت بإهتمام رسالة خاصة أرسلها الملك عبد الله الثاني لرئيس الوزراء معروف البخيت إنطوت على إشادة وتقدير لتفهم المواطنين لمسألة الأسعار وشرحت عدم وجود اي خيارات اخرى.

وتضمنت الرسالة الملكية نفسها دعوات لإجراءات حكومية سريعة تخفف أثار رفع الدعم عن المحروقات على الفقراء وتأمر بإعادة النظر بالضرائب وزيادة كفاءة تحصيلها ومنع التهرب الضريبي وتوسيع قاعدة شبكة الأمان الإجتماعي عبر إيجاد هيئة للتكافل الإجتماعي إضافة للبحث عن مصادر موازية للطاقة وتوفير المزيد من المساكن للفقراء.

وعلى صعيد الكتاب والمعلقين تنوعت الإهتمامات فالكاتب الإسلامي إبراهيم الغرايبة علق على كتاب لرفيقه اليساري ناهض حتر حول الفروقات بين الطبقات في ظل عملية الإصلاح وخلص الزعاترة إلى ان الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان الحريات والديمقراطية لا تقوم على النوايا الطيبة مع أهميتها وضرورتها، ولا تنشئها عقيدة أخلاقية مثالية تؤمن بالصالح الوطنية والانتماء والمشاركة مع ضرورتها أيضا، ولكن ضمان الحرية والديمقراطية والتقدم هو المصالح وأن تعيد المجتمعات والتجمعات نفسها على أساس مصالحها فذلك هو الذي ينشئ الحرية والتقدم والأخلاق والانتماء أيضا، فالتجارة كما يصفها السياسي البريطاني ريتشارد كوبدن (1857) دبلوماسية إلهية، وليس من طريق غيرها لتوحيد الناس في وشائج السلام، وعندما تتحرك المجتمعات والنقابات والبلديات والعشائر أيضا باتجاه هذا الهدف فربما نكون قادرين أو على الأقل نعرف كيف نوظف التحولات الجارية والتي يغلب عليها أنها مثل الإعصار أو المنخفض الجوي الذي لا يرد لأغراض السلام والتقدم.

وفي صحيفة الغد طرح الكاتب جميل النمري السؤال التالي: كيف يمكن للمعارضة ان تكون معارضة اذا لم تعارض في مناسبة مثل زيادة الأسعار على المواطنين؟ اين تذهب المعارضة بوجهها من الناس اذا مررت مناسبة كهذه دون عمل شيء؟!

والمعارضة حتى لو كانت في داخلها مقتنعة بأن قرار الرفع لا بدّ منه، فالمسألة لا تتصل بالقناعات بل بالأدوار، وليست وظيفة المعارضة تفهّم وتبرير القرارات الحكومية وعلى كل حال يعود لها ان تقرر ذلك.

محافظ العاصمة لا يقبل أبدا طلبا لمسيرة أو اعتصام، حتى لو كان اعتصاما تقليديا أمام مجلس النواب نعرف ان من يأتون اليه، كالعادة، هم بضعة عشرات من القيادات والكوادر لساعتين ينصرفون بعدها راشدين!

أين هذا من المظاهرات والمسيرات في فرنسا احتجاجا على قانون «العمل الأول» الجديد والتي لم يفكر أحد انها تهدد الأمن فهي فقط ربما، نقول ربما، تؤثر على موقع رئيس الوزراء دوفيلبان الذي ما زال يصرّ على دعم المشروع رغم تخلي اوساط من نواب الحزب عنه.

رغد صدام حسين

أمس ـ يضيف النمري ـ كانت هناك حالة استنفار وتوتر حكومي خشية وقوع شيء، ونفهم أن اي مسؤول لا يستطيع ان ينزع من خياله احتمال استغلال البعض مثل هذه الفعاليات للقيام بتصرفات غير مشروعة. ومن واجب الحكومة أخذ الاحتياطات ضد اي انزلاق نحو العنف، لكن منع كل أشكال التعبير الأكثر مرونة وتسييسا ليس معقولا ايضا ولا يضمن عدم بروز اشكال أخرى أكثر انفلاتا، وبالمناسبة فإن ردّات الفعل الأكثر عنفا في الشارع لم تكن في اي مرّة بتدبير سياسي ـ حزبي، ثم أنه ليس معقولا أن تخرج الصحافة دون تعليقات معارضة في بلد نقول فيه إنّ الصحافة حرّة.

هيومن رايتس

وفي صحيفة «الرأي» كتب طارق المصاروة مقالا تناول فيه إحدى المنظمات الدولية وقال: هيومان رايتس ووتش، قلبها على الفلسطينيين في العراق. فهي تعرف تفاصيل الفظائع التي تنزل بهم سواء في طردهم من بيوتهم، او الاعتداء على مصالح خبزهم اليومي، ومدارس ابنائهم، ومرضاهم. لكن هذه المؤسسة الامريكية لا تشعر ان عليها مخاطبة القوات الامريكية من اجل حماية هؤلاء الناس الذين لجأوا عام 1948، او مخاطبة الامم المتحدة ووكالة اغاثة اللاجئين. فقد اخذت الولايات المتحدة على نفسها في مجلس الامن وبقرار واضح وصريح، صلاحيات «حكومة الاحتلال» وهي الصلاحيات التي تلزمها بأمن العراقيين وضيوفهم، وبحماية مصالحهم، ومنع الاحتراب فيما بينهم. «فحكومة الاحتلال» تبيع نفط العراقيين، وتحل جيشهم وشرطتهم وقضاءهم، وتتصرف ببلادهم تصرف الحكومة المنتخبة الشرعية!! هذه هي اتفاقيات جنيف لادارة الاراضي المحتلة!!

وتابع الكاتب: هيومان رايتس ووتش يهمها امر الفلسطينيين الهاربين من جحيم الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق لكن همها هذا لا يطال الولايات المتحدة وحلفاءها، والحكومة الحاكمة باسمها.. وانما يطال الاردن لانه لا يفتح حدوده لتدفق الهاربين من العراق. وقد قامت هذه المنظمة البالغة الاهمية. ومعها وكالات الامم المتحدة بالضغط على الحكومة الاردنية لفتح حدودها لعشرات الالاف من الاكراد الايرانيين، والصوماليين والسودانيين والفلسطينيين. حتى اننا اقمنا مخيمات على الحدود تؤوي، وتطبب، وتفتح مدارس للاطفال وتطعمهم.. وبوقاحة عز نظيرها، وكأنها توافق على تشريد الناس من العراق، وتطالبنا بحل المشكل على حساب بلد لا ماء فيه يكفي لابنائه، وفي بلد له فقراؤه، ولاجئوه، ومرضاه.. وله موازنة مكدودة.

لماذا يجب على السياسات الدولية ـ ومنها سياسات الادارة الامريكية ـ التسبب في تشريد الناس، وارهابهم، وتجويعهم.. ولماذا يجب ان يكون ذلك على حساب الاردن؟ لماذا لا يذهب هؤلاء الالاف المرعوبون الى الكويت او السعودية او ايران او تركيا او سورية؟ لماذا الاردن؟!

وختم الكاتب قائلا: لا وقاحة مثل هذه الوقاحة التي يمارسها حماة حقوق الانسان والعفو والديمقراطية. فالعالم يعرف ان «المناشدة» تحولت الى جزء من الارهاب الدولي. وهذه المؤسسات تحولت الى رأس حربة لتشويه اي بلد للولايات المتحدة مصلحة في الهيمنة عليه، ويكفي ان نطلع على تصريحات هذه المؤسسات «الانسانية» حول دارفور لنعرف حجم التخويف الذي تمارسه الولايات المتحدة على السودان الذي اصبح فيه نفط، وفيه تمرد «ومذابح» و«حروب داخلية»!!

الاقتصاد الاردني

وفي موضوع الأسعار ايضا كتب فهد الخيطان في صحيفة «العرب اليوم» يقول: ما من احد في الحكومة يأمل بأن يستقبل المواطنون قرار رفع الاسعار بسرور واكثر من مرة وصفه رئيس الوزراء بأنه قرار غير شعبي وصعب لا بد من اتخاذه، التوقعات الحكومية ذهبت في اتجاه اخر فقد سادت اوساط المسؤولين حالة من القلق ازاء ردود الفعل المحتملة على القرار لسببين اساسيين:

1 ـ ان نسبة الرفع غير مسبوقة وهي الاعلى في تاريخ عمليات الرفع المتكررة.

2 ـ الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها قطاع واسع من المواطنين. هذه المخاوف سيطرت على اجواء جلسة الوزراء والتي امتدت لاكثر من اربع ساعات، القرار كان معدا للتوقيع وهامش النقاش المتاح محدود ومع ذلك اصرّ بعض الوزراء على اجراء تعديلات على نسب الرفع خاصة البنزين العادي وعلى حساب «السوبر» وتطلب التوافق على التعرفة الجديدة مشاورات جانبية ومساومات مع وزير المالية. وزراء اخرون كانوا يفضلون الرفع على مرحلتين هذا العام وكما كان مقرراً سابقا الا ان احدا من اصحاب هذا الرأي لم يتسن له طرح وجهة نظره في جلسة مجلس الوزراء بعد ان ادرك الجميع ان اوضاع الموازنة لا تسمح بالانتظار حتى شهر ايلول المقبل.

تجرع الجميع الكأس المرة ـ يقول الخيطان ـ وخرجوا من الجلسة على امل ان يمر القرار دون مضاعفات شعبية رغم القناعة بان شعبية الحكومة ستتدهور بعد القرار لكنه ثمن لا بد منه وفق تعبير احد الوزراء. واكتفى احدهم بالقول ما دام الرفع سيتم على مرحلة واحدة هذا العام فلماذا لا يكون التعويض دفعة واحدة بدلا من دفعتين. وكان قلق الحكومة من تحركات الاسلاميين ضد القرار في الشارع ولذلك تحركت مبكرا للتفاهم مع قيادة جبهة العمل الاسلامي على حدود الرد والتقى وزير الداخلية لهذه الغاية مع امين عام الحزب الجديد زكي بني ارشيد والذي تبنى حزبه حملة احتجاج ضد القرار تمثلت بتوزيع «البوسترات» ودعوة المواطنين للتوقف عن العمل ساعتين.

حسب تحليلات رسمية فان بني ارشيد يعتبر القضية امتحانا لقيادته للحزب فهو يريد من ناحية تظهير تميزه عمن سبقه وفي نفس الوقت عدم تجاوز الخطوط المتفق عليها بين الحكومة والحركة رغم توقيف العشرات من اعضاء الحركة اثناء توزيع «المناشير». عمليا جاءت استجابة الشارع لحملة «العمل الاسلامي» محدودة لغاية عشرات من الاشخاص تجمعوا امس امام مقر الحزب وفي موقع اخر بجبل عمان واعداد محدودة من التجار اغلقوا محالهم التجارية في مادبا وعمان ومعان. اما الاعتصام الذي كان مقررا اليوم في النقابات المهنية تقرر الغاؤه.

ردة الفعل الفاترة على حملة الاحتجاج لا تعني ان الشارع مع رفع الاسعار وانما لقناعة الاغلبية بعدم جدوى التحرك في مواجهة سياسة اقتصادية فات الوقت على تغييرها، وبالنسبة للبعض فان سياسة الغاء الدعم ستفيد الاقتصاد على المدى البعيد.

وختم الكاتب: تركيز الحكومة الان هو على انجاح آلية الدعم والتي يشك كثيرون ومن بينهم وزراء بجدواها.

وايا كانت مبررات قرار رفع الاسعار فالمؤكد ان حكومة البخيت لن يكون بوسعها بعد اليوم التصرف باعتبارها حكومة الطبقة الوسطى.

وفي صحيفة «الدستور» تساءل الكاتب باسم سكجها عن مستقبل بلاد الرافدين وقال: تتركز الانظار علي الوضع الراهن في العراق، وهي مسألة مبررة ولكن السؤال الذي لم نعد نسمعه كثيرا يتعلق بمستقبل بلاد الرافدين واذا كان المستقبل يتأسس بالضرورة على ما يجري في الحاضر فاننا نقف امام غد مجهول يحتمل الكثير من الاحتمالات.

توقع زفاف جمال في اكتوبر وبعدها توليه الرئاسة.. واقباط يتهمون القضاء بالكيل بمكيالين.. وحكاية هيكل مع ملك اسبانيا

احتدام الصراع حول تصريحات مبارك حول الشيعة بين مؤيد ومعارض.. وتشبيه مدينة الانتاج الاعلامي بغوانتانامو

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن استقبال الرئيس مبارك، امير دولة الكويت في مطار مرسى علم، ووزير خارجية تشاد واستلام اوراق اعتماد عدد من السفراء وتأكيدات وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي بان الحكومة سوف تستثمر اموال التأمينات في الخارج، او استخدام اموال الصناديق الخاصة لتمويل عجز الميزانية وتصريحات اخرى لوزير التضامن الاجتماعي الدكتور علي مصيلحي بانه يتم تحديد الفئات التي تستحق الدعم وهذا معناه انه سيتم الغاء الدعم على السلع وزيادات رهيبة في الاسعار واجتماع المجلس الأعلى للسياسات التابع لامانة السياسات بالحزب الوطني برئاسة جمال مبارك لمناقشة تعديل قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بالحبس الاحتياطي، على الرغم من ان المشروع تم تقديمه من قبل لمجلس الوزراء. والملاحظ ان هناك محاولات مستمرة لاعطاء امانة السياسات فرصة بحث واعداد القوانين التي تجلب لها شعبية. واشارت «المصري اليوم» في تحقيق لزميلنا طارق امين الى ان عددا من كبار القضاة الذين سيحالون للمعاش قريبا لبلوغهم سن 68 باعداد مشروع لمد سن التقاعد لاعضاء الهيئات القضائية الى السبعين، حتى يستمروا في مناصبهم وهو ما يعارضه نادي القضاة والغالبية الساحقة من القضاة، وان ذلك يأتي مكافأة لمن ساندوا الحكومة ضد النادي خاصة في مجلس القضاء الاعلى وبعض رؤساء محاكم الاستئناف، وفوز قائمة البابا شنودة بكل المقاعد في انتخابات المجلس الملي العام وعددهم 24 ونفوق عشرات الالاف من الطيور، وحالة وفاة رابعة بأنفلونزا الطيور وهي فتاة اسمها سماح مندوه عبد الغفار من محافظة المنوفية وتوجيه المنظمة المصرية لحقوق الانسان رسالة للرئيس مبارك تطالب بانهاء حالة الطوارئ وهروب رجل الاعمال احمد ضياء الدين علي حسين خارج البلاد، وهو الذي اشترى شركة النوبارية للهندسة وغير نشاطها وفصل عمال واعضاء مجلس الادارة واستخدم اموال المساهمين في المضاربة بالبورصة واتضح انه اشترى عام 1997 ثلاثة من شركات القطاع العام وفصل العمال، وغير من النشاط مثل شركة الزيوت والصابون بالاسكندرية وشركة الشرق الاوسط للورق في قليوب، دون ان يتحرك احد وقتها وتصريح المدعي الاشتراكي العام المستشار جابر ريحان الذي أسندت اليه ملفات كارثة عبارة الموت واتهامه لصاحب الشركة ممدوح اسماعيل بالتسبب في الكارثة كما اتهم جميع الجهات الرسمية التي لها علاقة بالموضوع بالضلوع فيها، ودخول زوجة الى شقتها بالمعادي حيث سمعت صوتا نسائيا يتسلل من غرفة نومها، فمشت على اطراف اصابعها ونظرت من فتحة المفتاح بالباب فشاهدت زوجها يمارس الجنس مع سيدة، فما كان منها الا ان تسللت من الشقة وغلقتها عليهما واخذت تصرخ طالبة النجدة من الجيران واتصلت بالشرطة التي حضرت وفتحت لهما الباب وقبض على زوجها وعشيقته ولذلك سنبدأ بالساخرين.

الساخرون

في صفحة ـ النهاردة اجازة ـ بجريدة «الوفد» التي يشرف عليها زميلنا عماد خيرة جاء في باب ـ ضحكة تيك اواي ـ:

● مرة ولد سأل ابوه: هل الحب اعمى يا بابا قال له: بص في وش امك وانت تعرف.

● واحد كبابجي اتجوز فرش لمراته السرير بقدونس.

● واحدة بتقول لحبيبها: أهلي مسافرين والبيت فاضي قال لها اقرئي قرآن ومتخافيش.

● واحدة بتقول لجوزها وهما نايمين بالليل: قوم يا بو حسين احسن فيه حرامية في البيت. قالها: لأ. قومي انت لا يكونوا ستات.

● واحد مسطول بيسأل مراته هو لما بنفتح باب الحمام النور بينور قالت له: لا. قال لها: يبقى انا عملتها في الثلاجة.

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما اشبه والمستوى الذي تنحدر اليه الاوضاع باستمرار مع مرور الوقت لدرجة ان الموضوع الرئيسي في الصفحة الاولى من «الوفد» يوم الاربعاء كان مصحوبا بصورتين زنكوغرافيتين ومسخرة قال عنها زميلنا فتوح الشاذلي «اشارت المصادر الى صدور قرارين متضاربين لوزير التضامن الاجتماعي الدكتور علي مصيلحي يحملان نفس الرقم والتاريخ والتوقيع. واضافت المصادر ان احد القرارات يحمل مجاملة واضحة لمديرة مكتب الوزير على حساب بعض المسؤولين في القرار الثاني، والغريب ان القرارين يختصان بموضع واحد وهو تداول وبيع النخالة الخشنة وخليط الزوائد بالمزاد». وتضمن القرار تشكيل لجنة بكل محافظة برئاسة مدير مديرية التموين وعضوية الشؤون القانونية بالمديرية وهيئة السلع التموينية وادارة الرقابة على المطاحن بالوزارة وعضو من شركة المطاحن بدائرة المديرية وعضو من غرفة صناعة الحبوب وعضو من جهاز المحاسبات. أسند القرار الى اللجنة لدراسة اسعار النخالة الخشنة وخليط الزوائد وفقاً لآليات العرض والطلب وبيعها بالمزاد العلني، ألزم القرار اصحاب المطاحن المنتجة للدقيق 82 % تسليم انتاج الردة الى اللجنة مع تحصيل المبالغ لصالح هيئة السلع، وأصدر الوزير قرارا آخر يحمل نفس الرقم «46» لسنة 2006 وصادر من مكتب الوزير بنفس التاريخ 2006/3/30 وبعنوان تحديد اسعار النخالة الخشنة وخليط الزوائد وهو نفس عنوان القرار الأول مع حذف كلمة «المزاد». وجاء القرار الثاني الذي لا يعرف أحد الموعد الحقيقي لاصداره ليلغي القرار الاول المتضمن بيع الردة بالمزاد ويعود الى نظام البيع القديم الذي يحدد سعر البيع 655 جنيها للطن السائب 7009 جنيه للمعبأ. تضمن القرار الثاني مجاملة واضحة للجنة تحديد الاسعار عن طريق ضم مديرة مكتب الوزير الى اللجنة».

ومن هكذا فضيحة الى اختها التي اعلمنا بنا مشكورا مأجورا المهندس نبيل عبد الله من خلال رسالته لزميلنا وصديقنا مجدي مهنا، ونشرها له في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» الاربعاء عن شركة ميدور وجاء فيها: «لقد عرفت مصر التأميم ثم عرفت الخصخصة في عام 1999 وهي بيع شركات القطاع العام، وتحويلها الى قطاع خاص، لكن عن طريق «ميدور» ولأول مرة عرفت مصر «العمعمة»، وهي بيع شركة قطاع خاص الى الدولة وتحويلها الى قطاع عام.

اي ان «ميدور» انشئت اساسا، كشركة قطاع خاص استثماري، بين رؤوس اموال مصرية وبين شريك اجنبي «اسرائيل»، وهذا بالقطع تم بعلم الدولة وموافقة بعض اجهزتها السيادية. كما ان البنوك المصرية التي مولت حصة الشريك المصري صدرت لها توجيهات بالدخول في هذه الصفقة، وغير المعروف حتى الآن لماذا تم التفكير فيها وماذا كان الهدف منها والتي تسببت منذ البداية في تحمل الدولة المصرية خسائر فادحة بسببها قدرها البعض بمئات الملايين من الجنيهات.

ثم تقرر فجأة وبعد حملة «الوفد»، التخلص من الشريك الاجنبي، وشراء حصته عن طريق البنوك المصرية والتي باعت حصتها هي الأخرى الى الهيئة العامة للبترول التي اصبحت الآن هي المالكة بالكامل لمعمل تكرير «ميدور» بتكلفة تقدر بالمليارات واليوم مطروح بيع «ميدور» من جديد والسؤال من يشتري «ميدور» وهل الشراء سيتم بالسعر الذي دفع فيها؟ ام نحن بصدد قضية فساد اخرى؟».

لا فساد ولا يحزنون، انما هي اشياء من قبيل السهو والخطأ وهو وارد على أبن آدم فما بالك على الوزراء الذين قال عن واحد منهم زميلنا وصديقنا عبد القادر شهيب رئيس تحرير مجلة «المصور» «رغم كل التصريحات الرسمية التي تؤكد ان المسؤول عن كارثة غرق عبارة السلام 98 لن يفلت من العقاب فان الشكوك مستمرة بل وتتزايد في ان النية تتجه لحماية صاحب العبارة، او بالاصح صاحب شركة ادارتها، وانقاذه من العقاب، وتقديم كبش فداء له يتحمل عنه العقوبة، والذي خلق هذه الشكوك في «نوايا» الحكومة وتولاها بالرعاية هي الحكومة ذاتها وليست المعارضة، وذلك بالطريقة المثيرة للشكوك التي تعاملت فيها مع هذه الازمة والتضارب في تصريحات مسؤوليها حول تطورات التحقيق وتقصي الحقائق فيها، خاصة ما يتعلق بتحديد المسؤول عن هذه الكارثة الفادحة التي راح ضحيتها اكثر من الف راكب دفعوا حياتهم ثمنا لاهمال قاتل وصارخ.

فلقد بدا مبكرا جدا ان الحكومة غير معنية بالبحث عن المسؤول عن هذه الكارثة حينما تعاملت معها كحادث من حوادث القضاء والقدر او كوارث الطبيعة».

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها ستكون من نصيب وكيل مباحث أمن الدولة الأسبق اللواء فؤاد علام الذي نشرت له «المصري اليوم» يوم الاثنين تصريحا ادلى به لزميلنا محمد ابو زيد ردا على ما قاله بعض الاخوان المسلمين ان علام شارك في تعذيبهم وقال: «لو كنت عذبتهم فعلا فلماذا لم يتقدموا ببلاغات ضدي عندما فتح لهم الرئيس الراحل انور السادات الباب على البحري وقدموا وقتها خمسة الاف بلاغ ضد الضباط الذين عذبوهم ولماذا يتحدثون حتى الان، ان الخبر الذي اورد اسمي واللواء احمد رشدي وزير الداخلية الاسبق وشمس بدران وزير الحربية في عهد الرئيس عبد الناصر فهم لا يقصدون رشدي البعيد عن الساحة السياسية، ولا شمس بدران المقيم في لندن، انهم يقصدونني على اعتبار انني الوحيد الذي اهاجمهم في الصحف وعلى القنوات الفضائية، وهم يهدفون من وراء ذلك الى الضغط عليّ للتراجع عن مهاجمتهم ولكن هذا لن يحدث ابدا».

ومنه الى «وفد» الاربعاء والمحامي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد احمد ابو زيد، الذي قام بالتنكيل بالماركسيين والعلمانيين في مقال عنوان ـ ما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ـ قال فيه: «تجربة نجاح الاخوان في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة طاشت بعقول الكثير من كتاب السلطة والمرجفين في المدينة من المنافقين والعلمانيين، فأخذ احدهم يسفه التجربة ويهون من شأنها، واخذ آخر يحذر وينذر من مغبة وصولهم الى مجلس الشعب واشتغالهم بالسياسة، واخذ ثالث يلعب بورقة الفتنة الطائفية، او يلوح بالشعارات البالية، التي اكل عليها الزمان وشرب، مطالبا بالفصل بين الدين والسياسة، وهدفهم ان ينحصر الاسلام في المسجد ودور العبادة، ولا يكون له اي صلة او شأن بدنيا الناس.

ولقد دأبت مجموعة من الكتاب في مصر ممن يجهلون الاسلام، ويعرفون باتجاهاتهم وارائهم المعادية للشريعة والمنهج الاسلامي، سواء من العلمانيين او الماركسيين، على محاولة الفصل التعسفي الكهنوتي بين الدين والسياسة، والترويج للمقولات الكهنوتية القديمة دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ومقولة السادات المشهورة لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين. والله سبحانه ما اراد للاسلام ان يكون دينا فقط كما يقول هؤلاء النفر، ولكن اراد للاسلام ان يكون دينا ودنيا وآخرة. كما انه لا يعرف المقولة الساداتية لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين، فالاسلام نظام يحكم كل شؤون الحياة، رضي هؤلاء العلمانيون والماركسيون ام ابوا! فليعد كل منكم الى صوابه ويعرف للاسلام قدره، ويكف عن ترديد هذه الشعارات البالية، والا فنحن لكم ولما تكتبون بالمرصاد، وان زدتم زدناكم».

طبعا ما لنا نحن وتلك المقولات الساداتية واصحاب ماركس وانجلز ولينين.

معارك الاقباط

والى اشقائنا الاقباط ومعاركهم وغضبهم من حكم محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة بحق الزوج المسيحي المطلق الزواج من اخرى ومعارضة البابا شنودة الثالث له.. وقد حفل بريد جريدة «وطني» الذي يشرف عليه زميلنا فيكتور سلامة بكفاءة نشهد له بها، بالرسائل التي تندد بالحكم، فقد ارسل المهندس هبيل جلال من محافظة الوادي الجديد، يقول:

«عندما سمعت قداسة البابا وهو يعلن بصرامة موقف الكنيسة بكل شجاعة من حكم المحكمة الادارية العليا بخصوص تزويج المطلقين بحكم محكمة ازددت فخرا بهذا البطل، ولا ابالغ ان قلت ان شعر رأسي انتفض واقفا وانا اسمع قداسته وهو يقول لا توجد قوة في الارض تستطيع ان تفرض رأيها على الكنيسة التي تستمد تعاليمها من الانجيل.. ولا غرابة في ذلك من البابا الذي عهدنا فيه القوة مع البساطة، والتواضع مع الحكمة، والحسم في الامور عند الحاجة.. عرفناه والفناه فكثيرا ما يتنازل عن حقوقه الشخصية وعن الاهانات الموجهة لقداسته فنراه محبا كريما مسامحا، اما عن الامور التي تمس العقيدة والانجيل نجده قويا شامخا راسخا رسوخ الجبال وهو يدافع عن تعاليم الكتاب وآياته التي يساء تفسيرها او يلوي عنقها.. هذا ما يرفضه قداسته رفضا باتا ونحن معه قلبا وقالبا ضد ما يخالف تعاليم الانجيل السامية لانها من فوق والله مصدرها، وهو الذي قال له المجد: «اعطيكم سلطانا لتدوسوا الحيات والعقارب وكل قوات العدو».

ومن القاهرة ارسل ظريف حكيم يقول: «قرار محكمة القضاء الاداري بالزام الكنيسة بالتصريح للمسيحيين المطلقين بحكم قضائي بالزواج مرة اخرى فيه تعد على سلطة الكنيسة، وخروج على تعاليم المسيحية.. جميع المصريين الاقباط يستنكرونه، فالزواج في المسيحية من الاسرار المقدسة.. وكل التقدير والاجلال لقداسة البابا شنودة الثالث الذي شجب واستنكر هذا القرار الجائر الذي لا يتفق مع الشريعة المسيحية في عظة الاربعاء 15 اذار (مارس) الجاري».

وجاء في رسالة المحامي رضا وليم من الاسكندرية: «طالعنا بكل حسرة وألم خبر صدور حكم من محكمة القضاء الاداري بالقاهرة ويقضي بالزام الكنيسة بتمكين قبطي مطلق من الزواج مرة اخرى.. الحكم الغريب جعلني اتساءل: ماذا لو اقام مسلم دعوى امام ذات المحكمة طالبا تمكينه من الزواج بزوجة خامسة، وكانت زوجاته الاربع السابقات ما زلن في عصمته؟! وماذا لو اقامت مسلمة دعوى طالبة تمكينها من الزواج بغير مسلم؟! هل كانت المحكمة ستجيبهم على طلباتهم على ذات السند الذي ارتكنت عليه في دعوى القبطي المطلق الذي طلب الزواج مرة اخرى وهو ان الحق في الزواج من الحقوق الدستورية المكفولة قانونا، ام سيكون مصير هذه الدعاوى جميعا الرفض على سند من اصطدام موضوعها بأحكام الشريعة الاسلامية؟! اذا كانت الاجابة الثانية هي الصحيحة فلماذا لم ترفض المحكمة دعوى القبطي بدلا من قبولها لاصطدامها بمبدأ من المبادىء الراسخة غير القابلة لأي جدل في شريعتنا المسيحية العظيمة وهي رفضها المطلق للطلاق الا لعلة الزنا.. ان صدور مثل هذا الحكم دليل قاطع على انه حتى ساحات القضاء بدأت تشهد هي الاخرى سياسة الكيل بمكيالين بين المصريين المسلمين والاقباط».

الرئيس والشيعة

والى ردود الافعال على ما قاله الرئيس مبارك لقناة العربية التلفزيونية عن ولاء الشيعة لايران، حيث شن زميلنا وصديقنا اسامة سرايا رئيس تحرير «الاهرام» هجوما امس ضد القادة العراقيين قائلا عنهم وموجها اليهم عدة اتهامات: «المؤسف ان انصار التعصب، قد تلقفوا تلك الجملة الخاصة بالمسألة الشيعية في العراق، واخرجوها من سياقها باثارة اللبس والشطط حولها، بالرغم من اننا في مصر لا نفرق بين الاديان ونظرتنا الى المذاهب الاسلامية جميعا واحدة. ولكن الشطط بلغ بسوء الفهم لدى البعض الى حد مقاطعة اجتماعات عربية تعقد في القاهرة لمساعدة العراق، وايجاد رؤية او فتح مسار للحل لمصلحة مستقبل هذا البلد. ان ما طرحه الرئيس يعنيه بدقة فهو لم يخلط مثل الاخرين بين ما هو ديني وما هو سياسي. اذ لا يعني الولاء للمرجعيات الدينية روحانيا ان نقع فريسة للتأثير السياسي، وان تغيب المصالح العراقية الخاصة، ولا يمكن لزعيم بمكانة مبارك ان يفرق بين المسلمين وولائهم لبلادهم وشعوبهم، ولذلك وجد حديثه الطريق الى عقول وقلوب الناس الذين يبحثون عن حل للأزمة، ورؤية للمستقبل، اما الاخرون الذين لا يريدون صوتا يعلو على الطائفية فقد راحوا يكرسونها بالفهم الخاطىء واثاروا غبارا كثيفا، وضجة مفتعلة في محاولة لطمس الاثر الايجابي لرسالة مبارك على مستقبل العراق والعرب في مقابل ما يقدمه الاخرون للمستقبل، وجدنا انهم قد تجاهلوا هذا الطرح العقلاني وتغافلوا عن ان العراق قد اصبح الان موضوعا على مائدة البحث الامريكي ـ الايراني في غياب من الاطراف العراقية والعربية.. وهي حالة تدل على تدخل سافر في الشأن الداخلي العراقي. لقد كان تصريح الرئيس مبارك علينا يحمل كل معاني الصدق والحب للعراقيين، سنة وشيعة، ويهدف الى تقوية النفوذ العراقي واعلاء شأنه وانصافه امام الضغوط والكوارث التي يتعرض لها والتي وصلت الى حدود الخطر لان تفاوض طرفين عالمي واقليمي على طرف اصيل غائب يشكل خطرا لا حد له، لقد حان الوقت للعودة بالعراق الذي نريده، ليس عراق صدام حسين الذي ساوى بين العراقيين في القمع، ولم يميز بينهم في ذلك. او عراق قوات الاحتلال التي حاولت محاباة الشيعة والاكراد، وتهميش السنة وتحميلهم اخطاء النظام السابق حتى اصبح العراق كانتونات ودولا وطوائف تتنازعه القوة العسكرية والطائفية والنزعات الشوفينية».

هذا هو الكلام والا فلا، وهكذا اردنا على الدوام واذا احتجنا لدليل آخر لاثبات صحة ذلك، فها هو زميلنا بـ«الاخبار» خالد حبر يقول امس ايضا: «ازمة العراق وهي ازمة الامة العربية، ان اهله وحكامه يدفنون رؤوسهم في الرمال، ولا يدرون ماذا يفعلون ببلدهم فضلا عما يفعله المتربصون به، جميعهم لا ينظرون الا تحت مواقع اقدامهم، بل لا ابالغ اذا قلت انهم قرروا بيع بلادهم للشيطان، ولن يرتاح لهم بال الا اذا انتهى العراق وتمزق. وعندما تقول مصر كلمتها في اي شأن عربي، فلا احد يمكن ان يزايد عليها ولا احد يمكنه ان يشكك في نواياها فتاريخ انتمائها العربي غير قابل للشك او المزايدة، وعندما يتحدث الرئيس مبارك فانه لا يقول الا ما يراه واقعا لا يمكن اغفاله او التغافل عنه، واذا كان ما يقوله يزعج البعض فال